طهارة احدهما بنحو اجتهاد لصحة النهي عن
ثمن الكلب وان الله حرم بيع الخمر والميتة
والخنزير والاصنام وقول الجواهر لا يصح بيع
لبن الرجل اذ لا يحل شربه بحال مردود بانه
مبني على الضعيف انه نجس والمتنجس الذي
لا يمكن تطهيره بالغسل كالخل واللبن وكذا
الدهن في الاصح لتعذر تطهيره كما مر بدليله واعاده
هنا ليبين جريان الخلاف في صحة بيعه بناء
على امكان تطهيره وان كان الاصح منه انه
لا يصح فلا تكرار خلافا لمن زعمه وكماء نجس
وان كان طهر قليله بالمكاثرة وكالكثير بزوال
التغير كما مكان طهر الخمر بالتخلل وجلد الميتة
بالاندباغ وكاجر عجن بزبل لاد رايت به لانه
فيها تابع لا مقصود وارض سمدت بنجس
وكم قن عليه وشم وان وجبت ازالته وما
يطهر الغسل كثوب تنجس لما لا يستتر شيا
منه وصح بيع الفز وفيه الدود ولو ميتا
لانه من مصلحته الثاني النفع به شرعا ولو
ما لا يحتمل صغير لان بذل المال في غرض سفه
واخذ اكاله بالباطل فلا يصح بيع الحشرات
وهي صغار دواب الارض كفارة وكالاعبرة بمنافعها
المذكورة

٢

المذكورة في الخواص ويستثنى نحو بربوع
وضبها يوكل ونحل ودود قز وعلق
لمنفعة امتصاص الدم ولا بيع كل طير و
سبع لا ينفع لنحو صيد او قتال او حراسة
كالفواسق الخمس واسد وذيب ونمر
ونمر لا يرجى حموه تعلمه له لكبره مثلا بخلاف
نحو فهد لصيد ولو بان يرجى تعلمه له وقيل
لقتال وقد لحراسة وهرة اهليه لدفع نحو
فار وفي نحو عندليب للانس بصوته وطاووس
للانس بلونه وان زيد في ثمنه لاجل ذلك
اما الهر الوحشي فلا يصح بيعه الا ان كان فيه
منفعة لهر الزباد وقدر على تسليمه لحبسه
او ربطه مثلا ولا بيع حبتي نحو الحنطة او
الزبيب ونحو عشرين حبة خردل وغير ذلك
من كل ما لا يقابل بمال عرفا في حالة الاختيار
لانتفاء النفع بذلك لقلته ومن ثم لم يضمن
وان حرم غصبه ووجب رده وكفر مستحله
وعده ما لا بضمه لغيره او لنحو غلا الا ان قله كالاصطبل
نجية في فج والة اللهو المحرم كتابه وطنبور
وضم وصورة حيوان ولو من ذهب وكتب علم
محرم اذ لا نفع بها مسر عا نعم

Copyright © King Saud University